دينـــار .
٣) لذلك سيزداد عجز ميزان التجارة مع اسرائيل ، وسيكون التخفيض بمثابة عنصر جديد يضاف الى عوامل هذا التزايد الموجود أصلا والناجم عن استمرار التكامل فـــي الاقتصاد الاسرائيلي . قدر هذا العجز خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٢،٦ مليون دينار .
ج) ميزان مدفوعات الضفة الغربية مع اسرائيل :
١) العمال العرب في اسرائيل : سيصيب دخل العمال العرب في اسرائيل نقص حقيقي بنسبة التخفيض تقريبا ينعكس على قوتهم الشرائية طالما انعكست على التعامل مع اي طرف غير اسرائيل ـــ وحتى في حالة التعامل مع اسرائيل مع توقع ارتفاع المستوى العام للاسعار في اسرائيل ـــ ويقدر دخل عمال الضفة الغربية العرب في اسرائيـــل خلال عام ١٩٧٠ بما قيمته ٥،١ مليون دينار سيصبح ٤،٢ مليون دينار حاليا ، أي بنقص قيمته ١ مليون دينار ، ولن يصيب الضرر قوتهم الشرائية طالما انعكست على بضائع او خدمات اسرائيلية الا في حدود الارتفاع المتوقع في مستويات الاسعار وتكاليف المعيشة في اسرائيل . ومما يجدر ذكره أن المنافع التي يمكن تحقيقها للعمال الاسرائيليين مـــن خلال رفع مستويات اجورهم او زيادة علاوات غلاء المعيشة والتأمينات الاخرى لا يجري تطبيقها على العمال العرب في اسرائيل .
٢) يتوقع أن تزداد نفقات السياحة من الضفة الغربية الى اسرائيل نتيجة التخفيض ، وبالتالي زيادة صافي العجز من الانفاق السياحي بين اسرائيل والضفة الغربية لصالح اسرائيل . قدر الانفاق السياحي للضفة الغربية في اسرائيل خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١،٤ مليون دينار ، ونفس النتيجة ستتحقق في بنود النقل والتأمين .
٣) لذلك كله يتوقع أن ينخفض حجم الفائض في حساب الخدمات للضفة الغربية مـــع اسرائيل . وبالتالي زيادة حدة العجز في حساب السلع والخدمات الذي بلغ ما قيمته ١٧،٥ مليون دينار خلال عام ١٩٦٩ . كما نتوقع أن يزداد حرص السلطات الاسرائيلية على اقتناء الدينار الاردني الذي ارتفعت قيمته الرسمية ، وذلك في معاملاتها الرسمية مع مواطني الضفة الغربية .
د) أثر التخفيض على علاقات الضفة الغربية الاقتصادية مع العـــالم الخارجي : ـــ سترتفع تكاليف الاستيراد من العالم الخارجي عن طريق اسرائيل طالما استمرت عملية حساب تحويلات القيمة بالليرة الاسرائيلية وليست بالدينار الاردني ، وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار هذه السلع في الضفة الغربية . وقد بلغت نسبة واردات الضفة الغربية من العالم الخارجي ٩٪ من اجمالي وارداتها عام ١٩٦٩ ، وما قيمته ٢ مليون دينـــار تقريبا . أما صادراتها للعالم الخارجي فهي ضئيلة ولا يتوقع ان تصاحب تغييرا يذكر . وخلاصة ذلك ان تخفيض الليرة الاسرائيلية سيترك آثارا سلبية على اقتصاديات الضفة الغربية ـــ رغم تحقق بعض الاثار الايجابية الناجمة عن زيادة في الدخل في المدى القصير ـــ ستنصب على زيادة عجز ميزان تجارتها مع اسرائيل وتخفيض الوفر في حســـاب الخدمات مع اسرائيل ، ومما يساهم في تحقيق ذلك ارتفاع نسبة النقد المتداول مـــن الدينار الاردني الى اجمالي النقد المتداول في الضفة الغربية حيث يبلغ ما نسبته ٩٠٪ تقريبا و١٠٪ فقط ليرات اسرائيلية ، مما يؤدي الى زيادة الاثار الناجمة عن الرغبة في تحويل الدنانير الى انفاق فعلي على البضائع والخدمات الاسرائيلية نتيجة التخفيض. بالاضافة لذلك يتوقع ان ينجم عن التخفيض ارتفاع في تكاليف المعيشة الناجم عن ارتفاع تكاليف الاستيراد من اسرائيل في المدى الطويل والذي سينجم عـــن التخفيض . وتفيد معلومات القادمين من الضفة الغربية ان موجة من ارتفاع الاسعار قد أصابت بعض السلع الاستهلاكية المستوردة من اسرائيل فور قرار التخفيض وسيؤدي ذلك في المدى الطويل الى ارتباط عملية تزايد العجز التجاري للضفة الغربية مع اسرائيل بسياسات التكامل التدريجي الاسرائيلية ، بأكثر من ارتباطها بتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية ،